

HQ/2004

١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

محظور نشرها قبل الساعة ١٢/٠٠ من يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بتوقيت غرينيتش

للحصول على معلومات يرجى الاتصال بـ:

أبو بكر دنغس: +١ ٢١٢ ٢٩٧-٥٠٣١

عمر غرز الدين: +١ ٢١٢ ٢٩٧-٥٠٢٨

ويليام أ. رايان: +١ ٢١٢ ٢٩٧-٥٢٧٩ المحمول +١ ٦٤٦ ٢٢٦ ٦١٠٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان يعلن عن إحراز تقدم متفاوت في تنفيذ توافق الآراء التاريخي بشأن السكان والتنمية بعد انقضاء عشر سنوات على اعتماده

نقص التمويل يعيق الجهود الرامية إلى الحد من الوفيات النفاسية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكفالة الحقوق الإيجابية

لندن، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ – يؤكد تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٤ الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان أن دول العالم قد حققت تقدماً باهراً في تنفيذ خطة عمل جسورة تربط التخفيف من وطأة الفقر بحقوق المرأة وصحتها الإيجابية.

غير أن نقص الأموال التي تعهد بتقديمها المانحون الدوليون يقوّض الجهود الحاسمة الأهمية التي ترمي إلى توفير خدمات تنظيم الأسرة والحد من الوفيات النفاسية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتلبية احتياجات صغار السن والفقراء. تلك هي النتائج الأساسية التي يخلص إليها التقرير السنوي الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي أعلنت السيدة ثريا أحمد عبّيد، المديرية التنفيذية للصندوق، عن صدوره رسمياً هنا اليوم.

وكان نحو ١٧٩ بلداً قد اعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ برنامج عمل تاريخياً يستغرق تنفيذه ٢٠ عاماً. وقد دعا البرنامج إلى تعميم إمكانية الحصول على رعاية الصحة الإيجابية بالنسبة للجميع بحلول سنة ٢٠١٥، باعتبار أن ذلك يمثل إجراءً أساسياً لتمكين المرأة، وكفالة حقوق الإنسان، والحد من الفقر، وحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة.

ويستعرض تقرير هذا العام، الذي يحمل عنوان *توافق آراء القاهرة بعد عشر سنوات: السكان والصحة الإنجابية والجهود العالمية لوضع نهاية للفقر*، التقدم الذي حققته البلدان والعقبات التي واجهتها في منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

تحقيق مكاسب هامة

يشير استقصاء عالمي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اتخاذ البلدان النامية خطوات هامة لتنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة. كما جددت الدول في سلسلة من الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية التزامها ببرنامج العمل تجديداً متحمساً.

ومنذ سنة ١٩٩٤ أدمجت أغلبية الحكومات القضايا السكانية ضمن استراتيجياتها الإنمائية. كما أن البلدان النامية التي شملها الاستقصاء وعددها ١٥١ بلداً اعتمدت جميعها تقريباً قوانين أو تدابير أخرى لحماية حقوق الفتيات والنساء. وغيّرت ١٣١ بلداً سياساتها أو قوانينها أو مؤسساتها الوطنية لكي تعترف بالحقوق الإنجابية.

ولقد اتخذت بلدان كثيرة تدابير لإدماج خدمات الصحة الإنجابية ضمن الرعاية الصحية الأولية، وتحسين المرافق والتدريب، واعتماد استراتيجيات وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاهتمام بقضية صحة المراهقين وحقوقهم الإنجابية. وقامت شراكات جديدة بين الحكومات وطائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني من أجل تلبية احتياجات الصحة الإنجابية.

وزاد استعمال وسائل منع الحمل الحديثة من ٥٥ في المائة من الأزواج في سنة ١٩٩٤ إلى ٦١ في المائة حالياً. وأصبح يُولى اهتمام خاص للممارسات التقليدية الضارة، والعنف ضد المرأة، والرعاية بعد الإجهاض، واحتياجات الصحة الإنجابية للمرأة بين السكان المتأثرين بالصراعات المسلحة أو بالكوارث الطبيعية.

ما زال الشوط طويلاً لتلبية احتياجات الفقراء والشباب

ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن التقدم المحرز كان متفاوتاً وإلى استمرار وجود تحديات هائلة: فما زالت توجد في جميع أنحاء العالم تفاوتات صارخة بين الأغنياء والفقراء فيما يتعلق بتوافر الرعاية الصحية لهم ونوعيتها. كما أن القوانين القوانين التي تكفل حقوق المرأة لا تطبق باستمرار. وما زال يفتقر أكثر من ٣٥٠ مليوناً من الأزواج إلى إمكانية الحصول على مجموعة كاملة من خدمات تنظيم الأسرة.



ويموت كل سنة ما يناهز ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة من جراء مضاعفات مرتبطة بالحمل؛ ومن الممكن منع حدوث معظم هذه الوفيات بزيادة إمكانية الحصول على خدمات توليد تحت إشراف أخصائي وبزيادة إمكانية الحصول على رعاية التوليد الخاصة بالحالات الطارئة. وفي سنة ٢٠٠٣ لقي ٣ ملايين شخص حتفهم بسبب الإيدز ويقدر أن هناك ٥ ملايين شخص أصيبوا حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية، نصفهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة. ومع ذلك فإن شخصاً واحداً فقط بين كل خمسة من الأشخاص المعرضين لخطر عدوى بالغ تتاح له إمكانية الحصول على تدخلات وقائية ثبتت جدواها.

ويؤدي النمو السكاني إلى تفاقم الفقر كما يسهم، إلى جانب أنماط الاستهلاك غير القابلة للاستدامة، في زيادة الضغوط على البيئة العالمية. ومع أن النمو قد تباطأ في بلدان كثيرة، من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٦,٤ بلايين نسمة حالياً إلى ٨,٩ بلايين نسمة بحلول سنة ٢٠٥٠، مع حدوث هذا النمو كله تقريباً في البلدان النامية. وسيزيد عدد سكان أشد البلدان فقراً ومجموعها ٥٠ بلداً بحيث يصبح ١,٧ بليون نسمة. ويشير التقرير إلى أن تمكين الأزواج والأفراد من تحديد عدد أطفالهم ومن المباشرة بين إنجابهم والاستثمار في الصحة والتعليم هما أمران أساسيان للحد من الفقر على كل من صعيد الأسرة المعيشية والصعيد الوطني.

نقص الأموال والإمدادات

يذكر التقرير أن "استجابة المجتمع الدولي في مواجهة هذه التحديات لم تكن وافية بالمراد". فالبلدان المانحة لا تقدم سوى حوالي نصف المبلغ الذي تعهدت بتقديمه من أجل تنفيذ برنامج العمل – إذ أنها تقدم ٣,١ بلايين دولار سنوياً بدلاً من المبلغ الذي تعهدت بتقديمه بحلول سنة ٢٠٠٥ وهو ٦,١ بلايين دولار سنوياً.

وانخفض خلال العقد المنصرم الدعم المقدم من المانحين لتوفير وسائل منع الحمل والرفالات (العوازل الواقية) من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. ولكن من المتوقع أن يزيد الطلب على تلك الوسائل بنسبة ٤٠ في المائة بحلول سنة ٢٠١٥. ومن المتوقع حدوث أوجه عجز في الإمدادات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة فيما يتعلق بصحة الملايين وسلامتهم.

وقالت السيدة ثريا أحمد عبيد "ما لم ترتفع المساعدات الدولية إلى المستويات التي أتفق عليها في مؤتمر القاهرة، سيستمر تزايد أعداد الناس الذين يحتاجون إلى خدمات تنظيم الأسرة، ورعاية الصحة النفاسية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى الاختبارات والعلاجات المتعلقة به. وسيظل الافتقار إلى رعاية الصحة الإنجابية السبب الرئيسي لوفاة المرأة وإعاقتها في العالم النامي وسيستمر استشراف جائحة الإيدز وما تسببه من خراب".

ويذكر التقرير أن غايات الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الجديدة، التي تتضمن اتخاذ تدابير من أجل خفض الفقر المدقع والجوع بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥ والحد من الوفيات النفاسية ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تتوقف على تنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذاً كاملاً. ولكن يجب أن تتحول الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية من كونها إعلانات نوايا حسنة إلى شركات واستثمارات فعالة.

وقالت السيدة ثريا أحمد عبيد "إن تقرير هذا العام هو، قبل كل شيء، دعوة إلى تعبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لجعل رؤية مؤتمر القاهرة المتعلقة بإيجاد عالم أفضل حقيقة واقعة".

* * *

صندوق الأمم المتحدة للسكان هو أكبر مصدر متعدد الأطراف في العالم لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال الصحة الإنجابية والبرامج السكانية. وتقرير *حالة سكان العالم* الذي يصدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان يُنشر سنوياً منذ سنة ١٩٧٨. ويركز التقرير في كل سنة على المسائل التي تكون موضع اهتمام في الوقت الراهن ومدعاة للقلق فيما يتعلق بالمستقبل. والتقرير متاح على شبكة الإنترنت باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية على العنوان التالي: www.unfpa.org.